

## الفروع وتصحيح الفروع

وإذا قال لمدخول بها أنت طالق وكرره لزمه العدد إلا أن ينوي تأكيدا متصلا أو إفهاما ويتوجه مع الإطلاق وجه كإقرار وقد نقل أبو داود في قوله اعتدي اعتدي فأراد الطلاق هي ت普利قة ولو نوى بالثانية تأكيد الأولية لم يقبل وإن أتى بشرط أو استثناء أو صفة عقب جملة اختص بها بخلاف المعطوف والمعطوف عليه وذكر القاضي أنت طالق ثلاثا وثلاثا إن شاء زيد لا ينفعه وإن كرره بثم أو بالفاء أو ببيل فثنتان وعنه في طلاقة بل طلاقة أو طالق بل طالق واحدة وأوقع أبو بكر وابن الزاغوني في طلاقة بل ثنتين ثلاثا ونصه ثنتان ومن لم يدخل بها بانت بأول طلاقة ولغا الزائد .

وإن قال طلاقة قبلها أو قبل طلاقة أو بعدها أو بعد طلاقة فليل واحدة قطع به في قبل طلاقة في المذهب والمستوعب وزاد بعد طلاقة والأصح ثنتان قيل معا كمعهما أو مع طلاقة أو فوقها أو فوق طلاقة وضدهما وقيل متعاقبتين فتبين قبل الدخول + + + + + + + + + + + + + + + + + جملة تسمية للكل باسم البعض وهو ظاهر كلام الإمام أحمد قاله القاضي أو على العضو لحقيقة اللفظ ثم يسري تغليباً للتحريم فيه وجهان وبني عليهما المسألة وقد قال المصنف قبل ذلك بأسطر وفي الانتصار هل يقع ويسقط القول بإضافته إلى صفة كسمع وبصر إن قلنا تسمية الجزء عبارة عن الجميع وهو ظاهر كلامه صح وإن قلنا بالسراية فلا انتهى فذكر المصنف مسألتي .

المسألة الأولى 6 وقوع الطلاق بالسراية أو بطريق التعبير ببعض عن الكل وهي أصل للمسألة التي ذكرها المصنف وبنائها عليها والصواب أنها تطلق بالسراية .  
المسألة الثانية 7 التي ذكرها المصنف وهي مبنية عليها وأطلق الخلاف في هذه المسألة في المحرر وشرحه والنظم والرعائتين والحاوي الصغير .  
أحدهما تطلق قطع به في المنور بناء على التعبير ببعض عن الكل .  
والوجه الثاني لا تطلق بناء على السراية وهو الصواب واختار ابن عبدوس أنها تطلق في الأولى ولا تطلق في الثانية .  
تنبيه قوله فهي طالق فيه التفات وكان الأولى أن يقول فأنت طالق لأنه قد خاطبها بقوله يدك أو إن قمت ثم طهر لي أن الضمير إنما يعود إلى اليد وهو الصواب